Analytical study on the implications of the GATS Agreement and its implications on the Egyptian banking sector

دراسة تحليلية في مضامين اتفاقية الـ (GATS) وانعكاساتها على القطاع المصرفي المصري

أ.د. ثائر محمود رشيد العاني/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد dthaer2009@yahoo.com *
م. إيهاب عباس محمد الفيصل/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة ميسان ieehab86@yahoo.com **

OPEN ACCESS
P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:12/6/2019
Accepted:3/7/2019

مستخلص البحث:

تزداد اهمية التجارة الدولية في الخدمات كونها تعد النشاط الاقتصادي الذي يعنى بالتجارة غير المنظورة والذي اخذت اهميته تزداد بشكل كبير في ميزان التجارة الدولية فعُد انشاء الـ (WTO) نقطة انطلاق في العلاقات التجارية الدولية حيث الاشراف على كل ما يتعلق بمكونات التبادل التجاري الدولي بما فيها الخدمات، وبالنظر الى استمرار زيادة التجارة الدولية في الخدمات اصبحت الحاجة أكثر الحاحاً لوجود قواعد معترف بها دولياً، خاصة وانه ثبت وبشكل متزايد ان الاطار التقليدي للخدمات العامة غير ملائم لتشغيل بعض القطاعات الأكثر ديناميكية وابتكارية في الاقتصاد، فجاءت اتفاقية الـ (GATS) لتكون الاطار التنظيمي لعمل هذا القطاع، وعلى الرغم من الآثار السلبية التي يتم تحديدها لاتفاقية الـ (GATS) على القطاع المصرفي في مصر، خاصة فيما يتعلق بإمكانية المصارف المحلية على مواجهة المنافسة الشديدة اذ لا زالت غير مهيأة بسبب انخفاض رؤوس اموالها وتواضع الخدمات التي تقدمها، فأن هناك جملة من الآثار الايجابية التي يتم تحديدها والتي يمكن ان تساهم وبشكل كبير في الحفاظ على مصلحتها الوطنية.

المصطلحات الرئيسة للبحث: اتفاقية الـ (GATS)، الخدمات المصرفية، القطاع المصرفي المصري.

*البحث مستل من اطروحة دكتوراة

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث من خلال الدور الكبير الذي تمارسه اتفاقية الـ (GATS) في تحديد مدى جاهزية القطاع المصرفي للانسجام والمعايير الدولية وبالتالي مدى الحاجة الى تطوير عمل هذا القطاع اذ يشجع تحرير الخدمات المصرفية على التنسيق او الاتساق الدولي انطلاقاً من توحيد المعايير واللوائح والاجراءات الادارية التي تحكم اسواق المال والمصارف في ظل تأثر هذا القطاع بكافة بنود الاتفاق الخاص بالخدمات المصرفية ومن ثم التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ((ان انضمام مصر الى (WTO) وبالتالي سريان اتفاقية الـ (GATS) على القطاع المصرفي يؤدي الى آثار اقتصادية ايجابية وسلبية على هذا القطاع مما يتطلب مجموعة من الاجراءات اللازمة للتكيف مع متضمنات الاتفاقية لتعظيم الإفادة وتقليل المخاطر الاقتصادية)).

مشكلة البحث: ان انضمام مصر الى (WTO) وبالتالي نفاذ اتفاقية الـ (GATS) وعند تطبيق مستلزمات تحرير تجارة الخدمات المصرفية سيؤدي الى تعرض القطاع المصرفي المصري الى تحديات كبيرة خاصة المنافسة مع المصارف العالمية حيث القطاع المصرفي لا يزال يعاني من مشكلات عديدة يمكن ان تقوض من ممكنات الاستفادة من المزايا التي يمكن ان يحصل عليها بموجب اتفاقية الـ (GATS).

هدف البحث: استناداً الى فرضية البحث يهدف البحث الى تسليط الضوء على متضمنات اتفاقية الـ (GATS) وما تفرضه من التزامات، فضلاً عن تحليل واقع القطاع المصرفي في مصر وبيان الاثار الاقتصادية الناتجة عن اتفاقية الـ (GATS).

منهجية البحث: اعتماد المنهج الاقتصادي الاستنباطي الوصفي القائم على مراجعة الأدبيات موضوعات الدراسة الرئيسة والخاصة باتفاقية الـ (GATS) من أجل التوصل الى تحليلات واستنتاجات نظرية خاصة بها، بالإضافة الى المنهج التجريبي القائم على اساس دراسة واقع القطاع المصرفي المصري من خلال تحليل البيانات الاحصائية الخاصة بمصر والعالم عبر اعتماد التقارير والنشرات الاحصائية الدولية والمحلية.

هيكلية البحث: للتأكد من صحة فرضية البحث وتحقيق الأهداف، قسم البحث الى اربعة مباحث رئيسة هي:

1- آليات التجارة الدولية ومتضمنات اتفاقية الـ (GATS) في الخدمات المصرفية
2- القطاع المصرفي المصري وممكنات تكييفه لاتفاقية الـ (GATS)
3- متطلبات التكييف مع اتفاقية الـ (GATS)
4- آثار تطبيق اتفاقية الـ (GATS) على القطاع المصرفي المصري

المقدمة:

مع تعاظم دور العولمة حيث الانفتاح والمنافسة الدولية وركائزها الأساسية المتمثلة بصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) ذلك الاتفاق العام متعدد الأطراف لتنظيم تجارة السلع والخدمات الأكثر شمولية، وتعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) واحدة من أهم اتفاقيات التجارة الدولية، إذ يشكل هذا الاتفاق الإطار القانوني الذي من خلاله ينبغي ان يتعامل أعضاء المنظمة مع تحرير قطاع التجارة في الخدمات خاصة قطاع الخدمات المالية المصرفية.

يأتي هذا الاتفاق من خلال أهمية الخدمات المصرفية التي تحتل المرتبة الثانية من حيث الترتيب في اتفاقية الـ (GATS) والتي تشمل اشكال متعددة من الخدمات اهمها الخدمات المصرفية التي تضم مجموعة واسعة من الانشطة الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي والأحكام المتعلقة وتنظيم التعاملات الدولية حيث تعاظم النشاط المصرفي الاسرع نمواً في العالم، وفي مصر يلعب القطاع المصرفي دوراً اساسياً في عملية التنمية، اذ شهد القطاع المصرفي تطوراً كبيراً منذ تبنيها لبرنامج الاصلاح الاقتصادي فكان احد اهم الجوانب خلال تلك الفترة هو الاهتمام بتطوير الاطار التنظيمي والرقابي الذي ينظم عمل المصارف من خلال الاجراءات التنظيمية والتحوطية والرقابية التي تم اتخاذها كاعتماد (معيار كفاية راس المال للمصارف وتصنيف الاصول والمخصصات)، بحيث يكون الاطار التنظيمي للمصارف اكثر اتساقاً مع المعايير الدولية واكثر انسجاماً مع ما تتطلبه اتفاقية الـ (GATS)، فهي تسعى عبر تطبيق بنود هذه الاتفاقية الى تقليل الآثار السلبية والاستفادة من المزايا التي يمكن ان توفرها الاتفاقية لهذا القطاع.

المبحث الأول/ آليات التجارة الدولية ومتضمنات اتفاقية الـ (GATS) في الخدمات المصرفية

إن الاتفاقيات الحالية لمنظمة التجارة العالمية هي نتاج للالتزامات التي تفاوضت عليها الدول طواعية مع بعضها البعض، فحقبة الثلاثينات والاربعينات من فترة الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية عكست حالة الحمائية التي كانت متبعة خلال تلك الفترة التي سبقت عام 1947 الى حد وقف التجارة الدولية من خلال اعتماد الولايات المتحدة الامريكية لقانون التعريفات الذي اخذ يعرف بـ(Smoot-Hawley)، الذي جعل البعض يعتقد بانه قد عمق من ازمة الكساد الكبير فكان الحل الاولي لهذه المشكلة التي عدها البعض سياسية انما يتمثل بمفاوضات التعريفات الثنائية (Krugman &Others, 2012, 236).

فقبيل الحرب العالمية الثانية شهد الاقتصاد العالمي مشكلات عدة ابرزها وجود حواجز تجارية تعيق من تنظيم التجارة الدولية وتدفع باتجاه تبني سياسات تجارية تتسم بالحمائية، فكانت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (The General Agreement on Tariffs and Trade) (GATT) عام 1947 وعبر جولات من المفاوضات كان أخرها جولة الاوروغواي عام 1994، دافعاً اساسياً لإدارة النظام التجاري الدولي المتعدد الاطراف، على وفق مبادئ التزمت بها هذه الدول بموجب الـ (GATT) أهمها تحرير التجارة الدولية ووضع آليات لفض المنازعات وتنظيم التجارة الدولية على أساس التحررية الاقتصادية والتي انبثقت عنها منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) (WTO) التي أتسمت بتنوع وتعدد اتفاقياتها ابرزها اتفاقية الـ (General Agreement on Trade in Services) (GATS) (Abu Bakr ،102،2003).

اولاً/ اتفاقية الـ (GATS) تطورها ومبادئها الأساسية

ان جولة الاوروغواي (1986-1994) تُعد اخر جولات التفاوض بين الدول المنضوية بشأن التشاور والاتفاق حول القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية تحت اشراف الجات، اذ تعتبر اكثر الجولات شمولاً بمجالات التجارة الدولية وأبعدها اثراً على السياسات التجارية الدولية، خاصة وان جولة الاوروغواي قد اقرت انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، ان اهمية جولة الاوروغواي أحيط بها جملة من الظروف الاقتصادية ومنذُ سبعينيات القرن الماضي، هي (Naeem, 2007, 222 & Al-Obaidi, 2010, 149):

1- حدة الصراع المتزايد بين الدول الصناعية على الاسواق الخارجية وعلى حماية اسواقها من المحلية.
2- عجز السياسات الاقتصادية الداخلية للدول الصناعية عن الخروج من حالة الركود الاقتصادي والتي اتسمت بها اقتصاداتها والتي جعلت من هدف فتح الاسواق الخارجية مخرجاً لأزمتها الاقتصادية.
3- انهيار نظام (Bretton Woods) لأسعار الصرف الثابتة والاخذ بنظام الاسعار العائمة، وما صاحب ذلك من ارتفاع كبير في اسعار النفط الدولية والتقلبات في اسعار العملات الدولية الرئيسة وظهور مشكلة المديونية الخارجية.
4- الاساليب الجديدة التي اخذت بالظهور في معظم الدول والمتمثلة بأساليب تقييد التجارة الدولية خاصة ما يعرف بأسلوب الحواجز غير الجمركية.
5- مشكلة الركود التضخمي (Stagflation) حيث الارتفاع المتزامن في معدلات التضخم والبطالة وما ترتب على ذلك من انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

وعلى أساس ذلك عُد انشاء الـ (WTO) نقطة انطلاق في العلاقات التجارية الدولية حيث الاشراف على كل ما يتعلق بمكونات التبادل التجاري الدولي بما فيها التجارة في الخدمات (Al-Harazi, 2007, 2013)، وذلك عبر صياغة قواعد للتجارة في الخدمات المالية والمصرفية من خلال ما عرف باتفاقية الـ (GATS).

اعطت نظريات التجارة الدولية اهتماما أكبر لتجارة السلع مما هو عليه في تجارة الخدمات، والسبب هو أن معظم الخدمات كانت غير قابلة للتداول لمدة طويلة، بينما أصبحت التجارة في الخدمات أسهل بكثير في العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (De, 2013, 112)، مما دفع باتجاه ادخال القضايا المتعلقة بتحرير التجارة الدولية في الخدمات في مفاوضاتها ولاعتبارات عدة اهمها (Lashin, 2005, 5):

1- المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها مجموعة كبيرة من الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات ومنها ملحق الخدمات المالية الذي يتضمن الخدمات المصرفية.
2- النمو الكبير والمتزايد لنصيب تجارة الخدمات في اجمالي التجارة الدولية.
3- دخول بعض انشطة الخدمات الى حقل التجارة الدولية والتي لم تكن موجودة سابقاً أما بسبب التقدم التكنولوجي او بسبب اتجاهات التحرير المعاصرة في النظام الدولي للتجارة.
4- تداخل انشطة الخدمات مع الانشطة الانتاجية، الى الدرجة التي اصبح في بعضها من الصعوبة بمكان الفصل بين المكون الخدمي والمكون الانتاجي للقيمة النهائية للسلع الداخلة في التجارة الدولية.
5- ظاهرة العولمة التي ادت الى زيادة رغبة الدول للدخول في تكتلات اقتصادية في اطار اشكال ودرجات اندماج مختلفة.

وبالنظر الى استمرار زيادة تجارة الخدمات الدولية اصبحت الحاجة أكثر الحاحاً لوجود قواعد معترف بها دولياً، خاصة وانه ثبت وبشكل متزايد ان الاطار التقليدي للخدمات العامة غير ملائم لتشغيل بعض القطاعات الأكثر ديناميكية وابتكارية في الاقتصاد، وبذلك عزز الجمع بين الابتكارات التكنولوجية والتنظيمية على قابلية الخدمات للتجارة إلى جانب التفضيلات المتغيرة للمستهلكين، ومن ثم خلق حاجة الى تخصصات متعددة الاطراف (WTO E-Learning, 2014, 75)، وعلى وفق ذلك فان بناء هذه الاتفاقية قد تم بركيزتين اساسيتين كل منهما تتضمن مجموعة من الالتزامات:

❖ الالتزامات العامة، اذ يجب على كل دولة عضو احترام بعض الالتزامات العامة التي تنطبق بغض النظر عن وجود التزامات محددة، وهي المبادئ والقواعد التي ترتب عناصر الالتزام على عاتق الدولة التي تنضم للاتفاقية تخص العوامل التي تؤثر في تجارة الخدمات، وهذه الالتزامات تنطبق بشكل مباشر وتلقائي على جميع قطاعات الأعضاء بما فيها الخدمات (World Trade report, 2007, 194).

❖ الالتزامات الخاصة والمحددة للتفاوض في مجال الخدمات وقطاعات انتاج الخدمة، اذ تحتوي اتفاقية الـ(GATS) على بعض الملاحق التي يتم فيها مراعاة خصوصية بعض القطاعات كقطاع الخدمات المالية، اذ يمكن للأعضاء أتخاذ التدابير اللازمة لبعض الاهتمامات السياسية الرئيسة، وهذه التزامات ناشئة عن التزامات محددة تتعلق بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية وفي قطاعات محددة (Abu Harb, 2011, 144).

الغرض من هذه الالتزامات هو ضمان الاستقرار والقدرة على التنبؤ بشروط التداول، ومع ذلك فان الالتزامات ليست قيوداً وانما يمكن اعادة التفاوض بشأنها مقابل تعويض الشركاء التجاريين، هذا وقد استلهمت اتفاقية الـ (GATS) نفس القواعد والاجراءات التي تستخدمها نظيرتها اتفاقية الـ (GATT) ومن ثم يمكن حصر مبادئ الاتفاقية بـ:

1- مبدأ الدولة الاولى بالرعاية (MFN or Most Favored Nation)، ووفقاً لهذا المبدأ فان اي ميزة تتعلق بتجارة الخدمات والتي تمنح من عضو لعضو اخر في الاتفاقية او لدولة خارج الاتفاق تطبق فوراً ودون شروط على كافة الاطراف في الاتفاق مع عدم التمييز بين موردي الخدمات من الأجانب من حيث الدخول الى الأسواق وشروط التشغيل (Abu Harb, 2011, 146).

2- مبدأ المعاملة الوطنية (National Treatment)، المتمثل بمنح موردي الخدمات من الدول الاعضاء التزامات لا تقل عن موردي الخدمات المحليين، وهذا المبدأ مكمل لمبدأ الدولة الاولى بالرعاية، وقد اشارت المادة السابعة عشر من هذه الاتفاقية الى مبدأ المعاملة الوطنية، فاذا ما قامت دولة ما بأدراج قطاع معين، في جدول التزاماتها المحددة فهذا يعني ان هذه الدولة قد وافقت على تقديم معاملة وطنية فيما يتعلق بذلك القطاع مع مراعاة اي قيود مذكورة في جدول الالتزامات المحددة (GATS General Agreement on Trade in Services,2002, 18)، يعني ذلك ان هذا الالتزام يطبق فقط على قطاع الخدمات والقطاعات التابعة له والتي تقرر الدولة وضعها على قائمة التزاماتها بالرغم من ان هذا الشرط قد لا يؤدي الى تحقيق شرط المنافسة بين الخدمات المحلية والاجنبية.

3- مبدأ النفاذ الى الاسواق (The Market Access)، المتمثل في فتح السوق المحلية في القطاعات التي تحددها الدول الأعضاء، ومن الناحية العملية وضعت الاتفاقية ست انواع من القيود التي يمكن للدول استخدامها لحصر مجالات فتح السوق المحلية للموردين الاجانب والتي تتمثل بـ (تقييد عدد موردي الخدمات الاجانب في السوق المحلية، الزام موردي الخدمات الاجانب على انتاج كميات وقيم محددة من الخدمات، الزام موردي الخدمات الاجانب بالتواجد في السوق المحلية في صفة قانونية محددة، على سبيل المثال الزام النشاطات المصرفية الاجنبية على فتح مكاتب عوضاً عن فروع، تقييد عدد منسوبي الشركات الاجنبية الموردة للخدمات، تقييد مشاركة راس المال الاجنبي بنسبة مئوية قصوى او بقيمة محددة)، علماً ان هذه القيود تعتبر استثناءات للمعاملة الوطنية التي تسمح اتفاقية الـ (GATS) ابقاءها شريطة حصرها في قوائم محددة (Zarrouk, 1998, 18).

4- مبدأ الشفافية (transparency)، يُعد أحد القواعد والمبادئ الهامة في التنظيم المالي، وهو مبدأ اساسي في النظام التجاري المتعدد الاطراف، حيث ان اعتماد القوانين واللوائح بشكل شفاف يمكن ان ييسّر التجارة الدولية ويحسن الوصول الى الاسواق، كما ان اتفاقيات الـ (WTO) تفرض أربعة متطلبات من الشفافية (Alexander, 2007, 118):

أ- نشر القوانين واللوائح.

ب- الإخطار بتدابير جديدة للشركاء التجاريين.

ج- نقاط استفسار للشركاء التجاريين.

د- الإدارة المستقلة والبت فيها.

تستند هذه المتطلبات إلى مفهوم الشفافية الذي ينطوي على الانفتاح والتواصل والمساءلة، وبالرغم من ان مفهوم الشفافية واسع جداً فأنه يظهر في جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، إلا أنه لم يتم تعريفه بشكل محدد، وقد نشرت مختلف لجان ومجموعات العمل التابعة لمنظمة التجارة العالمية العديد من الوثائق والاستعراضات لمعالجة مسألة الشفافية واستقرت على مفهوم عام للشفافية يتضمن قدراً أكبر من الوضوح والقابلية للتنبؤ في القواعد التنظيمية وتعزيز الكشف عن المعلومات المتعلقة بالسياسات واللوائح التجارية (Alexander, 2007, 118).

يضاف الى ما تقدم فان طبيعة هذه الالتزامات تعني ان قيام الدولة بإضافة قطاع خدمات او قطاع فرعي معين الى جدولها الوطني هو ان الدولة ستطبق على التجارة التزامات الدخول الى السوق ومبدأ المعاملة الوطنية، فيحق لكل بلد ان يحدد الحدود التي سيتبعها في منح حرية الدخول الى السوق او تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية بالنسبة لكل شكل من اشكال التجارة الدولية في الخدمات (Khalil, 2005, 14).

5- مبدأ التحرير التدريجي(Progressive Liberalization)، اذ يعد تشجيع التحرير التدريجي من خلال جولات متتالية من المفاوضات المتعددة الاطراف احد اهم المبادئ التي تستند اليها اتفاقية الـ (GATS)، ويتألف هذا التحرير من إزالة القيود الكمية والتمييزية التي تؤثر على دخول وتشغيل موردي الخدمات الأجانب في سوق الدولة المضيفة، وهنا لا بد من التمييز بين التحرير التدريجي والتنظيم المحلي، اذ ان (WTO) تترك الحق في تنظيم الخدمات بقوة في الاقتصاد المحلي للدولة، اذ تعترف اتفاقية (GATS) بحقوق الحكومات (خاصة تلك المتعلقة بالدول النامية) لتقديم أنظمة تلبي أهداف السياسة المحلية، وضمن هذا الإطار، فإن ما قامت به منظمة التجارة العالمية هو كيفية ضمان أن التنظيم المحلي، لا يخلق عوائق غير ضرورية أمام التجارة في الخدمات (The service economy, 2016, 28).

وعلى الرغم من ان قواعد اتفاقية الـ (GATS) تستند الى نفس مبادئ اتفاقية الـ (GATT) وأن كلا الاتفاقيتين لهما هدف مشترك هو تحرير التجارة الدولية الا ان هناك جملة من الفروق النسبية بين متضمنات كل منهما في مجال الخدمات والتي يمكن توضيحها في الجدول-1.

جدول-1 الفروق النسبية بين متضمنات الـ (GATT) و الـ (GATS) في مجال الخدمات

الجات (GATT)	الجاتس (GATS)
1- ان الـ (GATT) لم تستلزم اي اجراءات تشريعية لإقرارها فهي عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات الطبيعة الانتقائية، والتي لم تكن ملزمة للأطراف المتعاقدة.	1- تتمتع الـ (GATS) بأساس قانوني سليم كونها منبثقة عن الـ(WTO)، تم اقرارها في المجالس التشريعية للدول الاعضاء مما يعطيها اساساً قانونياً راسخاً.
2- ان الـ (GATT) كانت تتعلق بشأن التعريفات الجمركية والتجارة فقد اهتمت برفع الحواجز التي تفرضها الحدود امام التجارة الدولية في السلع.	2- في حين أن الـ (GATS) هو اتفاق عام بشأن التجارة في الخدمات وتتضمن نشاطات غير منظورة تحتم ايجاد التشريعات المناسبة في قطاعات الخدمات المختلفة.
3- في ظل الـ (GATT) فان التجارة الدولية في السلع تعتمد على طريقة وحيدة في العرض تتمثل بتدفق السلع عبر الحدود.	3- بينما التجارة الدولية في الخدمات وفقاً لاتفاقية الـ (GATS) تتم عبر اربعة طرق للعرض ومنها العرض عبر الحدود.
4- طبقاً الـ (GATT) فان الدولة يجب عليها ان تقدم قائمة بتعريفاتها الجمركية وان تلتزم ان تمثل تلك التعريفات الحدود القصوى.	4- ان التعهدات الخاصة في ظل الـ (GATS) تفترض ان هذه التعهدات يتم تطبيقها فقط على القطاعات والقطاعات الفرعية من قطاع الخدمات والتي ستقبل الدولة فتح اسواقها بالنسبة لها وتضعها على جدول التزاماتها.
5- عدم قدرة الـ (GATT) على القيام بالمهام المرسومة لها فهي لا تتمتع بالمرونة كونها لا تعد مؤسسة دولية ذات طابع وظيفي وليس لها صفة قانونية لإنفاذ الاتفاقات المبرمة.	5- المرونة التي توفرها الـ (GATS) تتيح مجالاً كبيراً لاستيعاب اي نظام للسياسات يوثر على التجارة في الخدمات، وهو ما يعني ان العضو في منظمة التجارة العالمية يكون حراً في فرض القيود وهو ما يمكن ملاحظته في الالتزامات المتعلقة بالمعاملة الوطنية والنفاذ الى السوق التي لا تفرض الا في القطاعات التي يدرجها العضو في جدول التزاماته المحددة.

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

1- Yasser Al-Howaish, The Impact of International Trade Liberalization Agreements on the Development of Internal Laws, Damascus University Journal for Economic and Legal Sciences, Vol. 20, No. 2, Damascus University, Syrian Arab Republic, 2004, P18.

2- Peter K. Cornelius, Trade in Financial Services, Capital Flows, and the Value-at-Risk of Countries, Development Discussion Papers, Development Discussion Paper, Harvard Institute for International Development, No. 715, Harvard University, July 1999, P3.

ثانياً/ تجارة الخدمات المصرفية في المنظور الدولي

عُدت الخدمات في الوقت الحاضر الجزء الاكثر ديناميكية في التجارة الدولية ومنذُ عام 1980 نمت التجارة الدولية في الخدمات بشكل سريع، فتعتبر الخدمات أكبر مكون في كل من اقتصادات الدول المتقدمة والنامية وتشكل مدخلات رئيسة في إنتاج معظم السلع "الملموسة"، فهي مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية التي لا ترتبط مباشرة بصناعة السلع أو التعدين أو الزراعة، فالكثير منها، على سبيل المثال، لا يمكن جردها ويجب استهلاكها عند نقطة الإنتاج، وهذا يتناقض بشكل ملحوظ مع المنتجات المصنعة، التي تسمح لها سماتها الملموسة بتخزينها وتوزيعها على نطاق واسع واستهلاكها دون تفاعل مباشر مع الكيان الذي أنتج السلعة، كما ان الخدمات تلعب دورًا وسيطًا مهمًا لا ينعكس بسهولة في الإحصاءات، على الرغم من أن الخدمات نفسها لا يتم تداولها على نطاق واسع مثل السلع المصنعة، إلا أنها ترتبط بكل عملية تصدير

واستيراد وتدعمها وفي غياب مثل هذه الخدمات سوف تتوقف التجارة الدولية (OECD, 2000, 13)، وكلما كان الاقتصاد أكثر تطوراً، كلما ارتفعت حصة قطاع الخدمات، فأطلق على هذا الاتجاه اقتصاد الخدمة أو التحول إلى الخدمات، فليس فقط نصيب الصناعات الخدمية في الإنتاج والعمالة والاستهلاك والتجارة أعلى، بل إن نسبة الخدمات في المدخلات الوسيطة لإنتاج الصناعات الأخرى اخذ في الارتفاع (Kim, 2006, 1).

ان التمييز بين السلع والخدمات وعلى اساس الخصائص المادية واللامادية انما يعد من اكثر التعريفات شيوعاً، فمن الطبيعي أن تختلف الخدمة عن السلعة في مجموعة من الخصائص التي تنفرد بها الخدمات، اذ يمكن وصف السلعة وتحديد خصائصها المادية وصفاً دقيقاً بينما لا يمكن ان يحدث ذلك في حالة الخدمات، غير ان التقدم التكنلوجي قد غير وبشكل كبير من طبيعة المعايير التي اعتمدت في تحديد خصائص الخدمات، فالخصائص اللامادية تغيرت كلياً او جزئياً بفضل التقدم التكنولوجي (Hatem, 1993, 295) وخصائص الخدمات واختلافها عن السلع انما تمثل مزايا تنافسية لمورديها خاصة في الدول المتقدمة، وعلى العكس من ذلك الدول النامية التي ما تزال عند مستوى متخلف في مجال الخدمات وبالتحديد الخدمات المصرفية منها وهو ما ينعكس من خلال مستوى التنمية والنمو عند مراحل متأخرة عن الدول المتقدمة.

عرفت الجمعية الامريكية للخدمة الخدمات، بانها (النشاطات او المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة)، كما عرفت الخدمة ايضاً، بانها (نشاط او سلسلة من النشاطات ذات طبيعة غير ملموسة وغير عادية) (Aziz & Matlak, 2015, 248)، وعرفت ايضاً بانها عملية انتاج منفعة غير ملموسة بالدرجة الاساس اما بحد ذاتها او كعنصر جوهري من منتج ملموس فيتم من خلال اي شكل من اشكال التبادل اشباع حاجة او رغبة مشخصة لدى الزبون او المستفيد، بينما عرفت الخدمات وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 2008 بأنها نتيجة لنشاط انتاجي يغير ظروف الوحدات الاستهلاكية او يسهل عملية تبادل السلع أو الاصول المالية (National Accounts System, 2008, 183). وعلى هذا الاساس يمكن تعريف الخدمة بأنها نشاط انتاجي غير ملموس او محسوس يتم بين المنتج (عارض الخدمة) وبين المستهلك (طالب الخدمة) بهدف اشباع حاجات انسانية.

وفيما يخص مفهوم الخدمات المصرفية واستكمالاً للمفاهيم التي تمت الاشارة اليها في إطار مفهوم الخدمات، اذ تعد الخدمات المصرفية وبخاصة تلك التي تعمل في بيئة تنافسية دولية عالية مورداً رأسمالياً، كما ان وجود الخدمة في مجالات وقطاعات متنوعة فضلا عن التعقيدات في مكونات وخصائص الخدمة وما تتضمنه من مدخلات ومخرجات ملموسة وغير ملموسة ادى الى تعدد مفاهيم الخدمات المصرفية، فعرفت بانها نشاط او مجموعة من الانشطة ذات الطبيعة غير الملموسة عادة والتي لا تحدث دائماً عن طريق التفاعل بين منتج الخدمة ومستهلكها (Al-Saqqal, 2016, 53).

تنطوي عملية تحرير الخدمات المصرفية على ازالة العقبات التي تحول دون امكانية الوصول الى الاسواق ومن خلال ثلاث مجالات متميزة (Impact Of Liberalising Financial Services, 2002, 3):

- يسمح التحرير المالي المحلي لقوى السوق بالعمل من خلال الغاء الضوابط على معدلات الاقراض وعلى تخصيص الائتمان وبشكل اعم عن طريق الحد من دور الدولة في النظام المالي المحلي.
- يؤدي تدويل الخدمات المالية الى القضاء على التمييز في معاملة مقدمي الخدمات الأجانب والمحليين، ويزيل الحواجز التي تحول دون تقديمها عبر الحدود.
- يزيل تحرير حساب رأس المال الضوابط على كل من حركة رأس المال داخل وخارج الدولة، وكذلك القيود على قابلية تحويل العملة، ان هذه الجوانب لا تؤخذ وحدها بنظر الاعتبار وانما هناك قضايا السياسة الأخرى ذات الصلة، ومنها الاشراف والتنظيم وهو ما اثبتته التجارب على انه من الاهمية بمكان تعزيز الإطار المؤسسي الداعم، ولاسيما الوظائف الإشرافية والتنظيمية للدولة، بالإضافة الى ذلك جودة النظام المالي، اذ يمكن ان يؤدي تخفيض الضوابط على تحركات رأس المال الدولية الى انخفاض تكاليف راس المال ولكن يجب تحديد سرعة وحجم تحرير رأس المال حسب جودة النظام المالي، اذ من الممكن ان تؤدي تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة الى ضائقة مالية، وفيما يتعلق بالسياسة النقدية فقد تقوم الشركات الاجنبية التي تدخل الاسواق المحلية بإدخال ادوات مالية جديدة مما يؤدي الى المزيد من حركة راس المال والأموال عبر الحدود، وهنا يجب مراجعة سلوك السياسة النقدية بل مدى تحرير التجارة في ضوء التأثير الفعلي او المحتمل على سلوك الطلب على النقود.

كما ويشير الاطار التجاري المتعدد الاطراف وفقاً لاتفاقية الـ (GATS) للتركيز على الجوانب ذات الصلة بالخدمات المصرفية، بسبب الاتجاهات التي ادت الى احتدام المنافسة بين المصارف على المستويين المحلي والدولي في ظل ازالة الحاجز والقيود الدولية لتلبية احتياجات الزبائن، حيث اتخذت المنافسة في تقديم الخدمات المصرفية ثلاث اتجاهات رئيسة (El-Nile, 2005, 17):

أ- المنافسة بين المصارف التجارية في السوقين المحلية والدولية.

ب- المنافسة بين المصارف التجارية وبين المؤسسات المالية الاخرى.

ج- المنافسة بين المصارف وبن المؤسسات غير المالية الاخرى التي تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات التي تشابه بحد كبير تلك التي تقدمها المصارف.

ونتيجة لذك ادرجت اتفاقية الـ (GATS) الخدمات المصرفية المشمولة التي تقدم على اسس تنافسية دولية والتي تقوم المصارف التجارية الدولية بتقديمها على النحو التالي(ITC & CS, 1999, 146):

1- قبول الودائع من الجمهور وغيرها من الاموال واجبة التسديد.
2- الاقراض بجميع انواعه بما فيه الاقراض الاستهلاكي والاقراض برهون والاستحصال وتمويل المعاملات التجارية.
3- التأجير التمويلي.
4- جميع خدمات المدفوعات والنقل النقدي بما فيها بطاقات الائتمان والدفع والخصم وشيكات المسافرين والاوامر المصرفية.
5- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.
6- المتاجرة للذات او لحساب مؤسسات مالية اخرى من خلال ادوات السوق المالية بما فيها الشيكات والاوراق التجارية وشهادات الايداع، النقد الاجنبي، المنتجات المشتقة بما فيها العقود الآجلة، فضلاً عن ادوات سعر الصرف وسعر الفائدة بما فيها منتجات مشتقة كالمقايضة واتفاقات السعر الآجل.
7- الادوات الاخرى القابلة للتداول والاصول المالية بما فيها السبائك.
8- المشاركة في اصدار مختلف انواع السندات بما في ذلك القيام بمهام وكيل للاكتتاب والتوظيف (في القطاعين العام والخاص) وتوفير الخدمات المتصلة بهذه القضايا.
9- الوساطة النقدية، وادارة الاصول كإدارة النقد او محافظ الاوراق المالية وجميع اشكال الاستثمار الجماعي، فضلاً عن الخدمات الائتمانية.
10- خدمات التسوية والمقاصة للأصول المالية بما فيها بما فيها الاوراق المالية والمنتجات المشتقة وغيرها من الصكوك القابلة للتداول.
11- توفير ونقل المعلومات المالية ومعالجة البيانات المالية والبرامج الحاسوبية المتصلة بها من قبل موردي الخدمات المالية الاخرى.
12- الخدمات الاستشارية وخدمات الوساطة وغيرها من الخدمات المالية المساعدة لجميع الانشطة المدرجة في النقاط اعلاه.

وخلافاً للتجارة في السلع وكما اشرنا، فإن أحد الخصائص المميزة للقواعد التجارية التي تنظم التجارة الدولية في الخدمات وبخاصة الخدمات المالية والمصرفية منها، هو انها تختلف عن التجارة في السلع في كون الاخيرة تتم عن طريق الانتقال المادي للسلع بين الدول (اي عبر اسلوب واحد فقط للتوريد وهو التوريد عبر الحدود)، في حين ان اتفاقية الـ (GATS) حددت اربعة اساليب لتوريد الخدمات بين الدول وهي اساليب محددة على اساس موطن او منشأ مورد الخدمة، ففي جداول الالتزامات، فإن هذه الاساليب تشير الى الكيفية التي يتم فيها توريد الخدمات بأنواعها المختلفة ومنها المالية والمصرفية والتي يمكن الاشارة اليها على النحو التالي(Cornelius, 2000, 5):.

❖ العرض عبر الحدود (Cross-border supply)، هذ النوع من اساليب التوريد لا يتطلب النقل المادي للمستهلكين أو الموردين، وبذلك فهو عرض او نقل خدمة من دولة عضو الى دولة عضو اخرى، حيث تقدم الخدمة الى شخص في دولة من قبل مقدم خدمة من خارج تلك الدولة ويظهر هذا النوع من اساليب التوريد في الخدمات المصرفية عندما يسمح للأفراد بالحصول على قرض او شراء اوراق مالية من مصرف أجنبي.

❖ الاستهلاك الخارجي (Consumption abroad)، هو تقديم الخدمة من قبل مقدم خدمة في دولة عضو الى مستهلك خدمة في دولة أخرى، حيث يسمح للمستهلكين بشراء الخدمات المالية اثناء السفر للخارج، ومن امثلة ذلك قيام أحد المقيمين في دولة ما بعبور الحدود ومن ثم فتح حساب مصرفي في دولة أجنبية.

❖ الوجود التجاري (Commercial presence)، هو عرض الخدمة من قبل مقدم خدمة من دولة ما من خلال الوجود التجاري، وطبقاً لهذا الأسلوب من العرض للخدمات يتم تقديم الخدمة من خلال الانشاءات في الدولة التي يتم تقديم الخدمة فيها، ومن امثلة هذا النوع من الاساليب خدمة المصارف اذ بالإمكان تقديمها من اقامة فرع لمصرف أجنبي، بالإضافة الى ذلك فقد يتضمن هذا الاسلوب وجود شركات او مشروعات مشتركة او مكاتب تمثيل وغيرها.

❖ حركة الأشخاص الطبيعيين (Movement of natural persons)، وفقاً لهذه الاسلوب يتم تقديم الخدمة من قبل مقدم الخدمة ينتمي الى دولة من خلال وجود اشخاص طبيعيين من تلك الدولة في دولة اخرى وهذا الأسلوب من توريد الخدمات يتضمن الانتقال الفعلي للأشخاص الطبيعيين عبر الحدود، ومن أمثلة هذا الاسلوب الأشخاص الذين يقدمون الخدمات المصرفية في اقليم دولة أجنبية، وكذا الحال للمصرف الذي يفتح فرع له في الخارج ويسمح بأرسال الافراد الى هذه الدولة يمكن القول ان كل من اسلوب العرض عبر الحدود والوجود التجاري يعبران عن ظاهرة التدويل المصرفي (Hajjar, 2003, 237)، فعززت من ذلك الابتكارات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي دولياً وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل-1 الذي يبين قيمة الخدمات المضافة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) العالمي للمدة (2004- 2017):

شكل-1 قيمة الخدمات المضافة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) العالمي للمدة (2004- 2017)

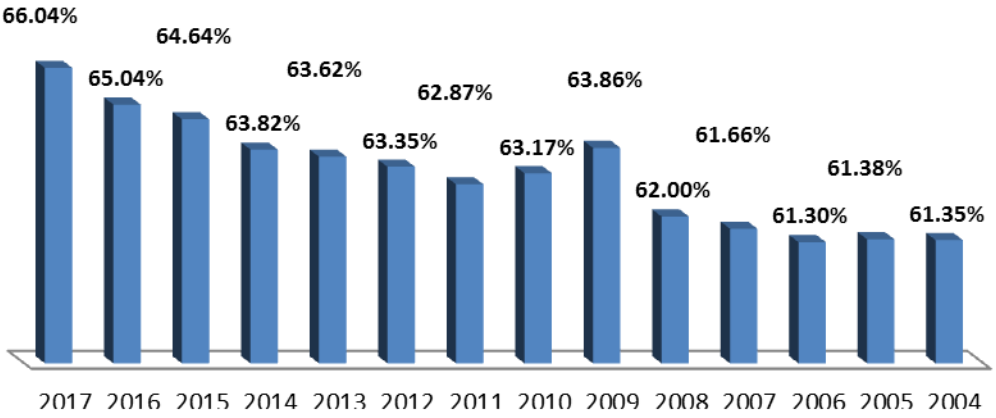

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

The World Bank, World Bank national accounts data.

يلاحظ من الشكل ان مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي العالمي قد شهدت زيادة ملحوظة وان كانت بسيطة نسبياً، اذ بلغت النسبة (61.35%) عام 2004 تزداد لتصل (66.04%) عام 2017، خاصة في الدول ذات الدخل المرتفع، وغالباً ما تمثل الخدمات حصة أكبر من إجمالي الصادرات من حيث القيمة المضافة، ومساهمتها في تنويع الصادرات، ودورها كمدخلات في إنتاج السلع، فضلاً عن ما تمثله الخدمات ما يقرب من ثلثي أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، اذ بلغت النسبة عام 2005 (61.38%)، واستمرت الزيادة حتى بلغت عام 2008 (62%) والتي تعبر عن ان تجارة الخدمات تمثل عنصراً مهماً وحاسماً في نمو الانتاجية خاصة وان نمو الانتاجية المدفوع بالخدمات يتطلب استثماراً ثابتاً في البناء وتقنيات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتطلب ايضاً رأس مال غير ملموس من حيث برامج الكمبيوتر الجديدة والمهارات في مجالات أخرى، وذلك لإنشاء هياكل تنظيمية ونماذج أعمال جديدة، (Loungani & Others, 2017, 13)، ذلك ما ادى الى ارتفاع النسبة الى(66.04%) عام 2017، هذه النسبة تتوافق الى حد كبير مع انخفاض الاهمية النسبية للصناعة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي خاصة في الدول المتقدمة، وكذلك تراجع الانتاج الزراعي في الدول النامية، وهو ما يعكس شكلين متميزين للتحول الهيكلي في اقتصادات هذه الدول حيث نما قطاع الخدمات في الدول المتقدمة فانتقلت الموارد الانتاجية من القطاع الصناعي، بينما انتقلت الموارد الانتاجية من القطاع الزراعي الى قطاع الخدمات في الدول النامية (UNCTAD, 2017, 2).

من جانب اخر أتاحت خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مقترنة بالابتكار والتكيف التنظيمي والانفتاح التجاري في قطاع الخدمات المالية والمصرفية، تقدماً ملموساً في اساليب الدفع، خاصة المدفوعات التي تستخدم الإنترنت والخدمات المتنقلة، ساهم ذلك في زيادة الشمول المالي من خلال السماح لشرائح من السكان المحرومين من الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية والاستفادة منها (Roy, 2017, 10)، اذ تضطلع هذه الخدمات بدور كبير في الاداء الاقتصادي عبر مساهمتها في تحقيق التنمية، فأهميتها تكمن في جوانب متعددة أهمها(United Nations Conference on Trade and Development, 2014, 3):

1- ان الخدمات المالية خاصة المصرفية منها شأنها شأن الهياكل الاساسية بحكم ارتباطها الحقيقي بالاقتصاد عبر اسهاماتها في القطاع الاولي، والقطاع الصناعي والقطاع الثالث بالإضافة الى الأفراد.
2- تسهل هذه الخدمات المعاملات المحلية والدولية وتتيح تعبئة الادخار المحلي، وتوسيع نطاق الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية وخدمات التأمين.

وفي هذا الصدد لابد من الاشارة الى ان الخدمات المصرفية انما تمثل المكون الاساسي للخدمات المالية، فالنظام المصرفي الدولي ليس فقط أكبر وأكثر ربحية ولكنه أكثر مرونة من أي وقت مضى ووفقًا للتصنيف الائتماني لأفضل 1000 مصرف دولي لعام 2018، فإن إجمالي الأصول بلغ 124 تريليون دولار، في حين بلغ العائد على الأصول (0.9) بالمائة، وبالمثل، ارتفعت نسبة رأس المال من الدرجة الأولى كنسبة من الأصول إلى (6.7) في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير اذا ما قورنت بعام 2008، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول- 2 نمو الصناعة المصرفية العالمية لعامي 2008 و2018

البيان / السنة	2008	2018
الأصول ($)	96.4	123.7
العائد على الاصول (%)	1	0.9
رأس المال/ الأصول (%)	4.4	6.7

Source: Deloitte Center for Financial Services, 2019 Banking and Capital Markets Outlook: Reimagining transformation, 2018,p1.

ان زيادة التدفقات المالية والمعاملات الدولية اصبحت تمثل عنصراً اساسياً في قطاع الخدمات المالية وهو ما يعكس البعد الدولي في تقديم الخدمات المالية الاساسية فالدول النامية تعد مستورداً صافياً لها بينما تهيمن الدول المتقدمة على الصادرات العالمية للخدمات المصرفية، وخلال المدة (2004-2017) ازدادت الأهمية النسبية لصادرات الخدمات المصرفية بشكل كبير وجذب انتباه العديد من الدول ومنها الدول النامية، خاصة وان إمكانات تصدير الخدمات المصرفية من الصعب تقدير حدود حجمها كونها نتاج للعمل الفكري البشري (Lindemane, 2011, 961)، نتيجة لذلك يمكن ان نؤشر جملة من الملاحظات هي:

1- بلغت صادرات الخدمات المصرفية كنسبة من اجمالي صادرات الخدمات(6.5%) عام 2004، اخذت هذه النسبة بالارتفاع حتى بلغت عام 2007 ما نسبته (8.8%) حتى عاودت لتنخفض عام 2008 اذ بلغت (7.8%)، فانخفضت قيمة الاصول المالية وتراجعت عمولات المصارف والمؤسسات المالية الاخرى في جميع انحاء العالم.

2- اثرت الازمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية على جميع المناطق فشهدت اوروبا على وجه الخصوص تراجعاً في صادراتها من الخدمات المالية وبنسبة (17%) بينما انخفضت صادرات الخدمات المالية في اسيا بنسبة (11%) وفي امريكا الشمالية بنسبة (2%)، كما شهدت صادرات الخدمات المالية انخفاضاً عام 2012 بسبب اضطرابات قطاع الخدمات المالية نتيجة عدم الاستقرار المالي في منطقة اليورو والذي ادى الى انكماش اضافي لصادرات الخدمات المالية في كل من اوروبا وامريكا الشمالية فبلغت النسبة (8.42%) (WTO, 2015, p23).

3- ارتفعت صادرات الخدمات المصرفية عام 2014 مقارنة بعام 2013 بنسبة بلغت (5%)، بينما عاودت النسبة بالارتفاع عام 2015 وما لبثت حتى انخفضت عامي 2016 و 2017 لتبلغ (8.6%) و (8.5%) على التوالي، ومع ذلك نلاحظ الزيادة المستمرة خاصة وان الخدمات المصرفية العالمية هي عبارة عن صناعة تبلغ قيمتها تريليونات الدولارات مع نمو مستقبلي متوقع ومتصاعد فعلى سبيل المثال يبلغ اجمالي الإقراض المصرفي الدولي ما يقارب (38) تريليون دولار، اذ ادت البيئة الدولية الجديدة على حصول تغيرات جوهرية بالطريقة التي يتم بها تنظيم التجارة الدولية في الخدمات وبسبب التقدم التكنولوجي زادت قدرة بعض الخدمات على الانتقال وبالتالي تغلبت الخدمات على ابرز خصائصها المتمثلة بعدم القدرة على خزنها ونقلها (Abdul Ghaffar, 2002, 154).

والشكل-2 يبين الأهمية النسبية لصادرات الخدمات المصرفية والخدمات المالية الاخرى للمدة (2004-2016).

شكل-2 الأهمية النسبية لصادرات الخدمات المصرفية والخدمات المالية الاخرى
للمدة (2004 -2016)

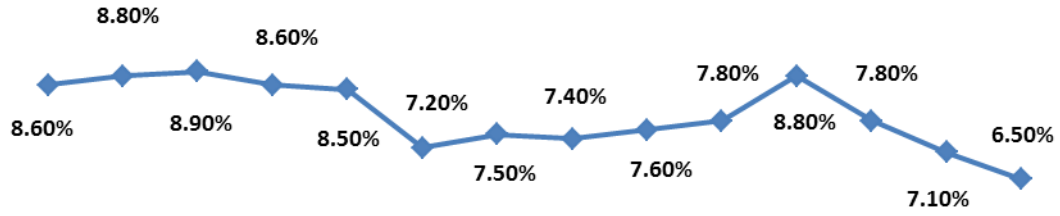

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: International Trade Center, ITC estimates

المبحث الثاني/ القطاع المصرفي المصري وممكنات تكييفه لاتفاقية الـ (GATS)

ان انعكاسات اتفاقية الـ (GATS) تتباين بتباين الانظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدول الأعضاء، فضلاً عن درجة تطور النظام المصرفي ومدى انسجامه مع متطلبات اتفاقية الـ (GATS) وما يترتب على ذلك من ازالة الحواجز التمييزية التي تعيق إذكاء حالة المنافسة، فضلاً عن ان تحرير الخدمات المصرفية يعني امكانية الوصول الى الاسواق المالية والمصرفية بسهولة وبحرية تامة، اذ ان تدويل الخدمات المصرفية ينطوي على جملة من القضايا المتعلقة بالقضاء على التمييز في المعاملة بين موردي (مقدمي) الخدمات المصرفية الاجانب والمحليين على حد سواء، وهذا من شأنه ان يلغي القيود المحلية مما يترتب على ذلك، من مسألة الجودة والقدرة التنافسية حيث التأثير على مدى ديمومة الخدمات المصرفية المحلية, ومع ذلك فإن كل دولة لها الخيار في تحديد القطاعات التي تود الالتزام بفتح اسواقها بشأنها فضلاً عن ان لكل دولة الحرية في التدرج في فتح قطاعاتها المصرفية أمام التجارة الدولية في الخدمات. ووفقاً لذلك سيتم التركيز على:

اولاً/ واقع القطاع المصرفي المصري

يلعب القطاع المصرفي في مصر دوراً اساسياً في عملية التنمية، اذ شهد القطاع المصرفي تطوراً كبيراً منذ تبنيها لبرنامج الاصلاح الاقتصادي بداية تسعينيات القرن الماضي، فكان احد اهم الجوانب خلال تلك الفترة هو الاهتمام بتطوير الاطار التنظيمي والرقابي الذي ينظم عمل المصارف من خلال الاجراءات التنظيمية والتحوطية والرقابية التي تم اتخاذها كاعتماد (معيار كفاية راس المال للمصارف وتصنيف الاصول والمخصصات)، بحيث يكون الاطار التنظيمي للمصارف اكثر اتساقاً مع المعايير الدولية، إذ كان النظام المصرفي قبل اجراء الاصلاحات خلال فترة التسعينيات غير قادر على المنافسة ويفتقر إلى الابتكار والجودة لهياكل الإدارة، كما ان قرارات تقديم القروض كانت تفتقر إلى الاعتبارات التجارية وهذا يشوه من نظام الحوافز والممارسات الإدارية السليمة، فأدت الإدارة غير الفعالة للمصارف إلى وجود ما يعرف بالقروض المتعثرة وسوء نوعية الأصول (Morrison, 2001, 609).

فخلال فترة الستينيات شهد القطاع المصرفي عدة اندماجات غير انها كانت في معظمها عمليات اندماج قسري قائم على تدخل الدولة، خاصة اون المصارف هي مملوكة للدولة، فتمت بين مصارف القطاع العام وفي اطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة وليس في اطار آليات السوق بينما تبعت ذلك عمليات اندماج اخرى خلال فترة السبعينيات والثمانينيات وفقاً لاقتصاد السوق ومتطلباته، فجاءت عمليات الاندماج لأسباب اهمها (Hashad, 2003, 33):

1- ان عملية اندماج المصارف اصبحت ظاهرة دولية وعلى مستوى الدول المتقدمة والنامية، ونتيجة ذلك اصبحت المؤسسات المالية الكبيرة هي الاكثر قدرة على المنافسة، بخاصة المصارف، الا ان هيكل وخصائص المصارف المصرية لا يختلف عن هيكل المصارف في الدول النامية والمتمثلة بالدرجة الاساس بوجود مصارف القطاع العام وسيطرتها على نسبة كبيرة من حجم السوق، في حين تعتبر المصارف التجارية مصارف صغيرة الحجم من حيث راس المال والاصول، وهو ما يعني عدم امكانية الحصول على المزايا التي توفرها عمليات الاندماج أسوة بالتجارب الدولية.

2- في ظل العولمة المالية وانفتاح الاسواق على بعضها البعض فان المؤسسات المالية الصغيرة سوف لن يكون لها الا دور هامشي في سوق المال، خاصة في ظل اشتداد المنافسة في إطار الاتفاقية الـ (GATS) وملحقها الخاص بالخدمات المالية والمصرفية.

وبهدف توسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص عبر عملية اعادة الهيكلة والاندماج في الاقتصاد الدولي، وتسريع وتيرة الخصخصة، تم تدريجياً خصخصة المصارف العامة، من خلال عملية الاصلاح للانتقال من الاقتصاد القائم على سيطرة الدولة الى اقتصاد موجه نحو السوق، فحدد القانون المصرفي رقم (120) لسنة 1975 طبيعة وطريقة عمل جميع المصارف في ثلاث فئات الاولى، المصارف التجارية والاستثمارية التي تقبل الودائع وتوفر القروض للعديد من المعاملات، والثانية المصارف التجارية والمصارف المتخصصة التي تتعامل مع نشاط اقتصادي معين مثل الزراعة أو التنمية الصناعية(Al-Shakarji and Others, 2008, 109)، والفئة الثالثة المصارف الاجنبية التي يتم تسجيلها كمصارف تجارية واستثمارية لدورها في زيادة الأموال طويلة الأجل في الأسواق المالية الدولية وتشجيع الاستثمار (El-Shazly, 2001, 3)، بالإضافة الى ذلك:

أ- وفر قانون المصارف رقم (83) لسنة 2003 اساساً صلباً للتحرير الذي انعكس فعلاً في جداول التزاماتها المصرفية، لاسيما فيما يتعلق بالإدراج الكامل للخدمات القطاعية/الفرعية (Self & Others, 2004, 20)، فكانت اهم الاثار لهذا القانون هو تحسين رسملة المصارف العاملة، كما أدى هذا القانون بشكل غير مباشر الى تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي من خلال تخفيض وازالة الحواجز، فضلاً عن الغاء المعاملة الخاصة للمصارف العامة مقارنة بالمصارف المتخصصة والمصارف التجارية المحلية والأجنبية (Algarhi & Nasr El-Din, 2005, 3).

ب- تم تأسيس وحدة مراقبة القروض غير العاملة من قبل البنك المركزي المصري في عام 2004 لإعادة هيكلة المصارف المملوكة للدولة، ودمج الأنظمة المصرفية من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ على المصارف الصغيرة والضعيفة.

ج- خصخصة بعض المصارف المملوكة للدولة، وحل القروض المتعثرة وتعزيز السلطة الرقابية للبنك المركزي المصري (Jreisat & Hassan, 2016, 6).

ثانياً/ تطور مؤشرات القطاع المصرفي المصري

نتيجة للإجراءات اعلاه، فان عدد المصارف في مصر قد انخفض من (61) مصرفاً عام 2004 الى (38) مصرفاً عام 2017، بحيث اصبح القطاع المصرفي مملوكاً في غالبيته للقطاع الخاص، وهذا ناتج عن عملية اصلاح هذا القطاع بحيث اصبح منفتحاً في مجالات المنافسة عبر الخصخصة التي شملت المصارف العامة المملوكة للدولة، فادت هذه الاصلاحات الى تعزيز كبير للمراكز المالية للمصارف (http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/). فخلال المدة (2004-2017) ازداد عدد الفروع المصرفية العاملة في مصر على الرغم من انخفاض عدد المصارف والتي جاءت كنتيجة طبيعية للإصلاحات المصرفية المعتمدة خاصة في ظل عمليات الاندماج والاستحواذ حيث يبين الشكل-3 هيكل القطاع المصرفي في مصر خلال المدة اعلاه .

شكل-3 هيكل القطاع المصرفي في مصر للمدة (2004-2017)

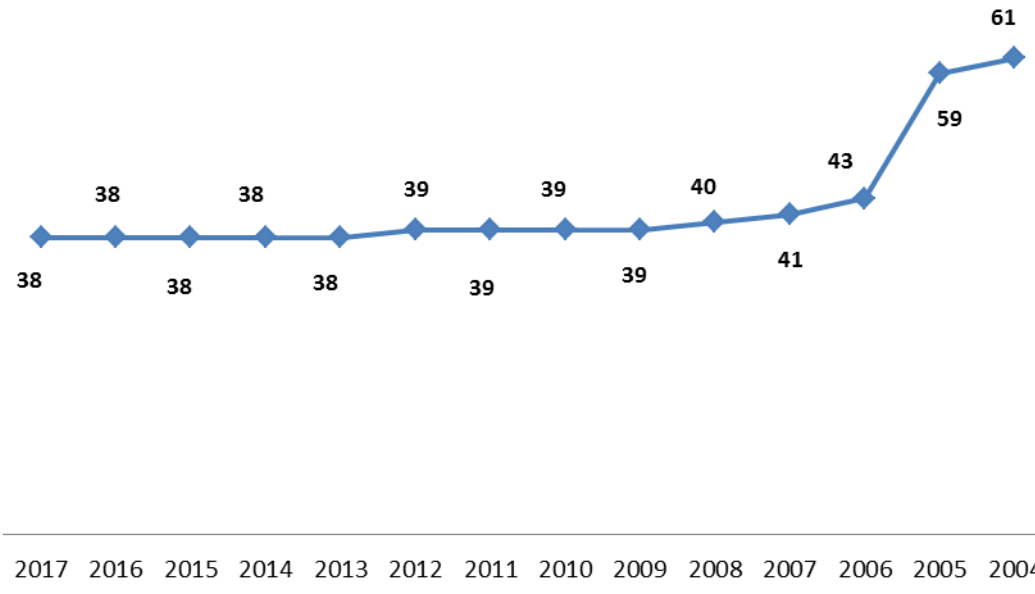

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: Central Bank of Egypt, Annual Report, Years (2003-2017).

يلاحظ من الشكل ان عدد المصارف قد انخفض من (61) مصرفاً عام 2004 الى (38) مصرفاً عام 2017 وبواقع (23) مصرفاً، اما حجم الودائع المصرفية فهي الاخرى شهدت تزايداً ملحوظاً خلال المدة اذ ارتفع اجمالي حجم الودائع وبالعملتين المحلية والأجنبية من (378978) مليون جنيه عام 2004 ليصل الى حدود (2499135) مليون جنيه عام 2017 وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول-2 تطور حجم الودائع المصرفية خلال المدة (2004-2017) (مليون جنيه)

السنة	الودائع بالعملة المحلية	الودائع بالعملة الاجنبية	اجمالي الودائع
2004	255283	123695	378978
2005	309676	121179	430855
2006	349223	136894	486117
2007	421854	153974	575828
2008	502191	159817	662008
2009	545899	167166	713065
2010	624134	158116	782250
2011	664552	176972	841524
2012	714341	186040	900381
2013	830867	224208	1055075
2014	1009674	236071	1245745
2015	1209798	262995	1472793
2016	1423828	323819	1747647
2017	1804849	694286	2499135

Source: Central Bank of Egypt, Annual Report, Years (2003-2017).

يلاحظ من الجدول الزيادة الكبيرة في حجم الودائع المصرفية فقبول هذه الودائع سواء من الأفراد او المؤسسات يعد من اهم الوظائف الرئيسة التي تقوم بها المصارف التجارية، كما ان جذب الودائع المصرفية من قبل المصارف انما يؤشر قدرة هذا المصارف على تنمية الوعي الادخاري لدى الافراد والمؤسسات ومن ثم حثهم على الادخار وبالتالي استخدام هذه الودائع في عملية التمويل الداخلي والخارجي (Al-Serafi, 2014, 24)، فهي تمثل افضل الاوعية الادخارية لتعبئة الادخارات (Al-Enezi & Al-Humairi, 2018, 402)، خاصة وان حجم الودائع يمكن ان يتأثر بجملة من العوامل ولعل اهمها مدى انتشار الوعي المصرفي والادخاري فضلاً عن كفاءة اداء الخدمات المصرفية، نسبة الاحتياطي والسيولة والانتشار الجغرافي لفروع المصارف ومستوى النشاط الاقتصادي السائد في الدولة (Ghonaim, 2007, 58).

اما على صعيد الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف فقد شهد هو الأخر تزايداً ملحوظاً خلال المدة اذ ارتفع من (422040) مليون جنيه عام 2004 الى (3111270) مليون جنيه عام 2017، ان انفراد المصارف بوظيفة خلق الائتمان وبالتالي ارتفاعه انما يشير الى قدرة هذه المصارف على جذب وتعبئة المدخرات سواء كانت المدخرات المحلية او الخارجية وذلك عبر الارتقاء بجودة الخدمات المصرفية اولاً وسلامة السياسات التسويقية ثانياً، وبالشكل الذي يؤدي الى جذب المودعين ومن ثم زيادة حجم ودائعهم وبالتالي منح التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبما يحقق الارباح عبر دورها كوسيط مالي (Al-Sayegh, 2018, 11)، ويبين الجدول-3 الائتمان الممنوح من قبل المصارف العاملة في مصر خلال المدة (2004- 2017).

جدول-3 تطور حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف خلال المدة
(2004-2017) (مليون جنيه)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الائتمان	422040	466771	509532	531314	570953	695326	775268
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم الائتمان	892766	1072566	1343140	1625141	1978211	2460115	3111270

Source: Central Bank of Egypt, Annual Report, Years (2003-2017).

المبحث الثالث/ متطلبات التكييف مع اتفاقية الـ (GATS)

في إطار اتفاقية الـ (GATS) تعهدت مصر بتقديم (44) التزاماً في (5) من القطاعات الاثني عشر ضمن تصنيف (WTO) وبحسب الدراسات فان هذه الالتزامات تعد متواضعة اذا ما قورنت بالالتزامات التي تعهدت بها دول عدة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وعلى الرغم من المكاسب التي يمكن ان تعود على الاقتصاد والمجتمع من خلال الرفاه الاقتصادي الناتج عن عملية التحرير وادخال المنافسة الا ان المخاوف من هذه المنافسة هي من بين اهم العوامل التي تعيق عملية تحرير تجارة الخدمات في مصر (Helmy & Others, 2015, 2)، وينطبق ذلك على الالتزامات التي قدمتها مصر بما يعرف بالالتزامات الأفقية، وهذه الالتزامات تحد من عدد الأجانب العاملين في أي مشروع في كل القطاعات التي قدمت بشأنها الالتزامات، علماً ان الالتزامات الأفقية تغطي كل القطاعات، فتضع الدولة القواعد العامة التي ترغب في تطبيقها على كل القطاعات التي قامت بتحريرها دون الحاجة لإعادة ذكرها في الالتزامات الخاصة بكل قطاع، وفي قطاع الخدمات المالية تم تحديد جدول زمني يتم على اساسه تحرير هذا القطاع (Ghonaim, 2007, 6).

وفي الوقت الذي تسمح فيه القوانين المصرية إمكانية احتفاظ الافراد للنقد الاجنبي وحرية التعامل فيه، كفتح الحسابات في المصارف الأجنبية وتحويل الأموال الى الخارج، غير ان جداول الالتزامات التي تقدمت بها مصر اشارت بعدم التزامها فيما يتعلق بهذا الأسلوب الخاص بتوريد الخدمة المصرفية(الأسلوب الأول) وهو ما يعني عدم التزامها في فتح الباب للمصارف الأجنبية لتصديرها الى السوق المصرفية المحلية او السماح لمواطنيها باستهلاك تلك الخدمات في الخارج، وفي هذا المجال احتفظت مصر بحقها في قبول او رفض نفاذ الخدمات المصرفية الى أسواقها، وفقاً لما تراه مناسباً لكل حالة وبما يتلاءم والسياسات التي يتم اعتمادها في ذلك (El-Antary,2005, 85).

وبالنسبة لهذه الالتزامات التي تقدمت بها مصر في القطاع المصرفي يمكن توضيحها على النحو التالي:

1- على الرغم من ان جداول الالتزامات المبدئية التي قدمت عام 1994 وفيما يتعلق بنسبة رأس المال الأجنبي في المصارف المشتركة التي حُددت سابقاً بنسبة (49%)، عُدلت هذه النسبة عام 1997 لتبلغ (100%)، بالإضافة الى تعديل اخر اتُخذ في مجال الإدارة المصرفية عبر السماح للأجانب بإدارة المصرف عبر منصب المدير العام للمصرف بشرط توافر الخبرة الكافية التي لا تقل عن (10) سنوات.

2- يسمح بأنشاء المصارف المشتركة مع التزام المصرف الاجنبي الشريك بتدريب العاملين في المصرف المحلي.

3- يسمح بإنشاء فروع للمصارف الاجنبية ووفق الشروط التي يتم تحديدها من قبل وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، وفقاً لشرط الحاجة الاقتصادية للسوق.

4- فيما يتعلق بمكاتب تمثيل المصارف الاجنبية، فقد اشترطت مصر بعدم الجمع بين فروع المصرف الاجنبي ومكتب تمثيل نفس المصرف (Shehab, 2007, 180).

والجدول-4 يبين التزامات مصر الخاصة بتحرير تجارة الخدمات المصرفية حسب اساليب التوريد.

جدول-4 التزامات مصر الخاصة بتحرير تجارة الخدمات المصرفية حسب اساليب التوريد

مصر	اساليب توريد الخدمات			
	العرض عبر الحدود (1)	الاستهلاك في الخارج (2)	التواجد التجاري (3)	تواجد الاشخاص الطبيعيين (4)
		X	X	X

تشير العلامة (X) الى ان مصر قامت بفتح القطاع المصرفي للمنافسة في مجال النفاذ الى الاسواق والمعاملة الوطنية، كما ان هذا الالتزام لا يشير الى الاجراءات التقييدية التي تمت اضافتها في جدول التزاماتها لتحرير تجارة الخدمات في اتفاقية الـ (GATS)

Source: Jamal Eddine Zarrouk & Others, The Situation of the Banking Sector in the Arab Countries and the Challenges of the Global Financial Crisis, Economic and Technical Department, Arab Monetary Fund, 2009, P39.

وخلال جولة الاوروغواي اثبتت مصر تحريرها، بجعل القطاع المالي احد مجالات الخدمات الاربعة التي حددت فيها الالتزامات، وبالنسبة للخدمات المصرفية ووفقاً لأساليب التوريد الاول (العرض عبر الحدود)، والثالث (التواجد التجاري)، فيمكن توضيح ذلك من خلال الشكل-4 الذي يبين مقارنة بين اساليب توريد الخدمات المصرفية (1، 3) في مصر والاردن مع عدد من الدول النامية.

شكل-4 مقارنة بين اساليب توريد الخدمات المصرفية (1، 3) في مصر والاردن مع عدد من الدول النامية

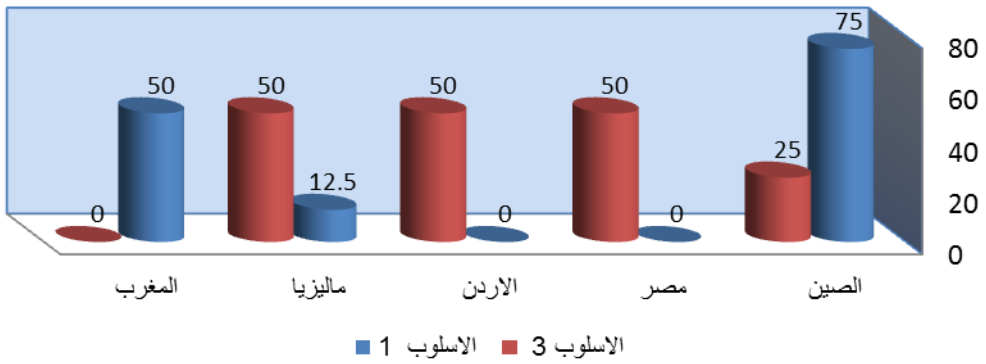

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: **Services Trade Restrictions Database**

ان طرق توريد الخدمات المصرفية اعلاه هي اكثر الطرق التي قدم فيها الدول الاعضاء تحريراً في الخدمات المصرفية والتي انعكست على تحرير التجارة في الخدمات المصرفية، ويلاحظ من الشكل ان مصر لم تضع اية قيود على اسلوب التوريد الاول فكان مؤشر القيود (0) اي انها مفتوحة بالكامل، مقارنة بـ (75) في الصين التي يكون فيها الخدمات المصرفية المقدمة وفق اسلوب التوريد الاول مغلقة فعلياً، ولكن بفرص محدودة لدخول السوق والعمل به، وبـ (12.5) في ماليزيا، و بـ (50) في المغرب اي ان هناك قيوداً رئيسة، و بـ (0) في الاردن، اما اسلوب التوريد الثالث (الوجود التجاري)، فمصر تضع قيود على الوجود التجاري وبحسب المؤشر (50) وهو ما يعني ان هذا الاسلوب يواجه قيوداً كبيرة او قيود رئيسة، مقارنة بـ (25) في الصين و (50) لكل من الاردن وماليزيا، و (0) للمغرب (أن الدرجات اعلاه تعكس التقييد العام لتدابير السياسة الرئيسية المطبقة على اسلوب فرعي)، الملاحظ هنا ان التواجد التجاري كأسلوب توريد هي الأكثر اهمية وربما تثير العديد من المشكلات بالنسبة للدول الاعضاء المضيفة بدليل ارتفاع مؤشر القيود في الدول اعلاه عدا المغرب.

هذا يعني ان التواجد التجاري للمصارف الاجنبية قد يشكل مخاطر كبيرة على القطاع المصرفي المحلي خاصة في الحالة التي تكون فيها النظم الرقابية والتشريعات التنظيمية ضعيفة بحيث من الممكن ان تمارس المصارف الاجنبية منافسة احتكارية على السوق، الامر الذي يسبب هشاشة لأمن وسلامة القطاع المصرفي ومن ثم الاقتصاد الوطني ككل، من جانب اخر ففي ظل الممارسات التي تقوم بها المصارف الأجنبية عندما لا يكون هناك التزام من قبل الدول المضيفة بشأن التواجد والعمل فيها، بصرف النظر عن الظروف الاقتصادية لها، فقد تنسحب هذه من الاسواق المحلية خلال الازمات الاقتصادية او المالية في الدول الام وبما يسبب عدم استقرار وتدهور القطاع المصرفي في الدولة المضيفة.

المبحث الرابع/ آثار تطبيق اتفاقية الـ (GATS) على القطاع المصرفي المصري

ان تحرير قطاع الخدمات بموجب احكام اتفاقية الـ (GATS) من شأنه ان يأتي بالعديد من الفرص والتحديات على حد سواء، وكما هو معروف، ان من المواضيع التي كانت ولا زالت محل خلاف بين الدول النامية والمتقدمة هو موضوع تحرير التجارة الدولية في الخدمات، فالدول النامية ترى بان تحرير تجارة الخدمات سيؤثر سلباً على قطاع الخدمات، وبهدف ايجاد الحلول لهذا الخلاف اجري فصل قانوني بين الهيئة التي تفاوض القضايا المتعلقة بتجارة السلع، والهيئة التي تفاوض القضايا المتعلقة بتجارة الخدمات، وهو ما يعني عدم دخول المفاوضات الخاصة بتجارة الخدمات في إطار اتفاقية الجات (GATT)، فالخلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية تمثل اساساً فيما يتعلق بتحديد معنى الخدمات، فالدول المتقدمة ترى بان كل ما هو ليس بسلعة انما يعد خدمة، بينما ترى الدول النامية بأن مفهوم الخدمات ينحصر فقط في المعاملات التي تتطلب انتقال مورد الخدمة عبر الحدود وانتقال المستهلكين عبر الحدود بالإضافة الى انتقال عناصر الانتاج لتقديم هذه الخدمة (Hashad, 2001, 118).

وعلى الرغم من الآثار السلبية التي يتم تحديدها لاتفاقية الـ (GATS) على القطاع المصرفي في مصر، خاصة فيما يتعلق بإمكانية المصارف المحلية على مواجهة المنافسة الشديدة اذ لا زالت غير مهيأة بسبب انخفاض رؤوس اموالها وتواضع الخدمات التي تقدمها، كما ان امكانية المصارف الاجنبية على تحريك رؤوس الاموال والمدخرات المحلية وفقاً لمصلحتها وبالتالي خروج النقد الاجنبي فان هذا من شانه ان يضر بالمصلحة العامة، فضلاً عن امكانية تحقيق العجز في ميزان المدفوعات، كونها لا تتمتع بميزة نسبية كبيرة في قطاع الخدمات وهذا من شانه ان يدفع الدولة الى استيراد الخدمات وبما يؤدي الى زيادة الاعباء في الجانب المدين من ميزان التجارة غير المنظورة (Emara, 2007, 282)، فأن هناك جملة من الآثار الايجابية التي يتم تحديدها، فبموجب الالتزامات التي تقدمت بها مصر فقد وضعت قيوداً للحفاظ على مصلحتها الوطنية ولمواجهة منافسة المصارف الأجنبية ومن هذه القيود تقدير السعة المصرفية المحلية من قبل البنك المركزي المصري وبالتالي قبول او رفض طلب الترخيص للمصرف الاجنبي للعمل في السوق المحلية وذلك من خلال القواعد التي يتم وضعها بهدف حماية الجهاز المصرفي وتنظيم عمله في ظل منافسة عادلة، بالإضافة الى امكانية نفاذ الخدمات المصرفية المصرية الى اسواق الدول المتقدمة عبر تأسيس فروع مصرفية لها في الخارج وهذا ما حصل فعلاً للعديد من المصارف المصرية التي لها فروع في الاسواق المالية الدولية، الى جانب نقل التكنولوجيا المصرفية الى مصر وهذا من شانه ان يتيح لها مواكبة التطورات التكنولوجية الدولية (Emara, 2007, 284)، وفيما يتعلق بتأثير الشركات الاجنبية على السوق المحلية، فبعض الآراء خفضت من امكانات الشركات الاجنبية باعتماد الرأي التقليدي وهو ان التراخيص الجديدة او الوافدين الجدد بحاجة الى ان يكون تواجدهم محدوداً الى ان يتم الانتهاء من اعادة الهيكلة في قطاع المصارف (فضلاً عن التأمين)، فلم يعطي هذا الرأي سوى قدر ضئيل من امكانيات التصدير المصرية في مجال الخدمات المالية على المدى القريب، فضلاً عن ان الشركات الاجنبية لم تقدم الكثير في مجالات ابتكار المنتجات، او تحسين جودة الخدمة، بينما اشار آخرون، الى مزايا مهمة لوجود شركات دولية في السوق المحلية المصرية، ولعل اهمها، منافسة جديدة تتيح تغييراً واسع النطاق كحفز ثقافة ائتمانية مصرفية اقوى، المساعدة التقنية على عدة مستويات من الشراكات مع النظراء المحليين الى التعاون مع المنظمين بشأن إدخال المرافق واللوائح الجديدة، تنمية الموارد البشرية بما في ذلك تدريب العاملين الجدد فضلاً عن الحاليين منهم، بالإضافة الاستثمار في التكنولوجيا وتنمية المهارات في ادارة التطبيقات التكنولوجية واستراتيجيات خفض التكاليف، تحفيز الوعي العام بالخيارات والفرص المالية (Self & Others, 2004, 13).

ان ما يؤشر الآثار الإيجابية الناتجة عن تطبيق اتفاقية الـ (GATS) يمكن ملاحظته عبر جملة من المؤشرات التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

1- ان فتح السوق المصرفية للتواجد التجاري للمصارف الأجنبية قد ادى الى توسع القطاع المصرفي عبر زيادة حجم الأنشطة المصرفية للمصارف المحلية والأجنبية، وبالتالي اشتداد المنافسة بينها من أجل الحصول على أكبر عدد ممكن من الزبائن وبالشكل الذي انعكس ايجاباً على الكثافة المصرفية وبما عزز من الشمول المالي فيها، فخلال المدة (2004-2017) ارتفع عدد الفروع المصرفية من (2783) فرع عام 2004 الى (4009) فرع عام 2017، والشكل-5 يبين تطور عدد فروع المصارف المحلية والأجنبية للمدة (2004-2017).

شكل-5 تطور عدد فروع المصارف المحلية والأجنبية للمدة (2004-2017)

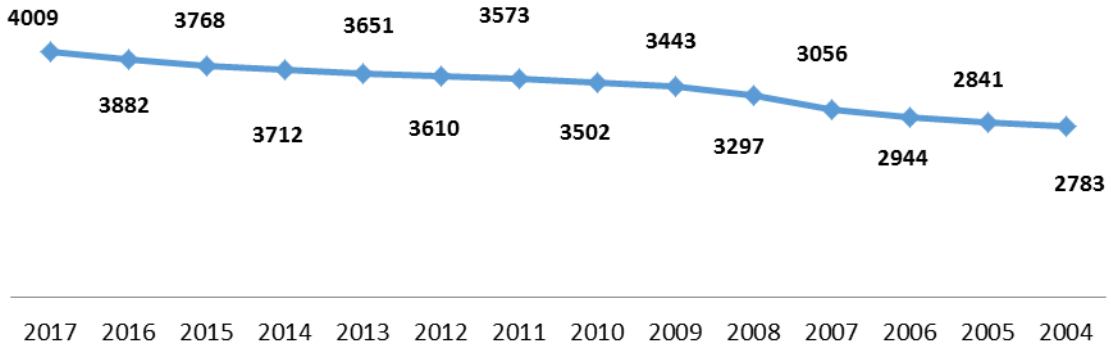

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، السنوات (2009-2017).

2- التطور الكبير في حجم الودائع المصرفية، فخلال المدة (2004-2017) زاد حجم الودائع المصرفية زيادة كبيرة، اذ بلغ عام 2017 (2499135) مليون جنية مقارنة بـ (378978) مليون جنية عام 2004 وبزيادة مقدارها (2120157) مليون (البنك المركزي المصري، 2017، ص37) وكما بينا ذلك سابقاً، وهو ما يعكس صراحة الزيادة الكبيرة في الميل الحدي للادخار لدى الزبائن بالإضافة الى السياسات المصرفية المعتمدة من قبل المصارف التي ساعدت على جذب الودائع فزاد معدل النمو السنوي من (11.33%) عام 2004 الى (30.06%) عام 2017، وكما في الشكل-6 الذي يبين معدل النمو السنوي لحجم الودائع المصرفية للمدة (2004-2017).

شكل-6 معدل النمو السنوي لحجم الودائع المصرفية للمدة (2004-2017)

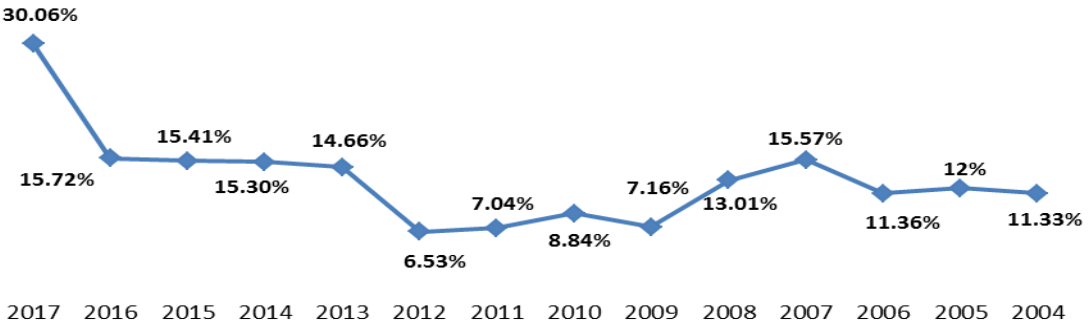

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Central Bank of Egypt, Annual Report, Years (2003-2017).

3- خلال الفترة التي جرى فيها سريان تطبيق اتفاقية (GATS)، شهد القطاع المصرفي تطوراً كبيراً في حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف وهو ما اشرنا اليه سابقاً، فخلال المدة (2004-2017) زاد حجم الائتمان الممنوح زيادة ملحوظه وهو ما يعكس تطور خدمات الوساطة المالية للمصارف المحلية والأجنبية وما ساعد في ذلك هو التزايد الكبير في عدد الفروع المصرفية، اذ زاد معدل النمو السنوي لحجم الائتمان من (8.19%) عام 2004 الى (20.92%) عام 2017، والشكل-7 يبين معدل النمو السنوي لحجم الائتمان الممنوح للمدة (2004-2017).

شكل-7 معدل النمو السنوي لحجم الائتمان الممنوح للمدة (2004-2017)

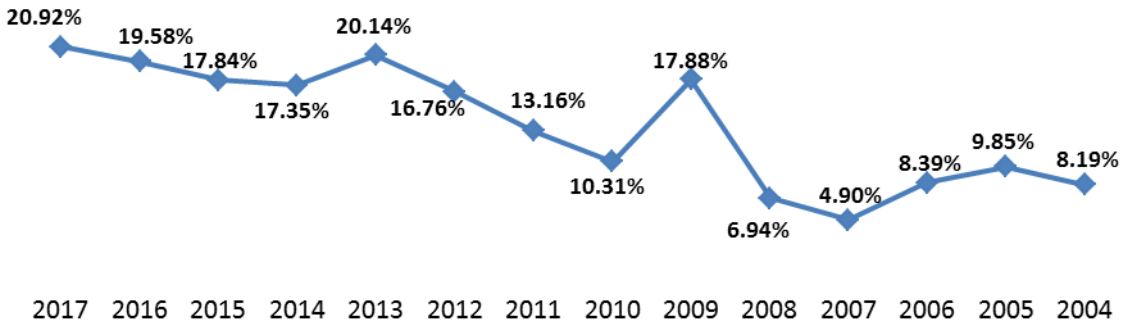

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على Central Bank of Egypt, Annual Report, Years (2003-2017).

مما تقدم يمكن القول بان تحرير القطاع المصرفي المعتمد في مصر والذي يأتي بالدرجة الأساس عبر تطبيق اتفاقية الـ (GATS) قد ساهم وبشكل كبير في تحسين وضع السوق المصرفية المصرية وهو ما تم ملاحظته خلال المؤشرات اعلاه وهو ما يعني ان الآثار الايجابية الناتجة عن الاتفاقية تفوق السلبية خاصة مع التطور الملحوظ في بعض المؤشرات المصرفية التي اعتمدت في التحليل.

الاستنتاجات:

1- تعد الخدمات سمة رئيسة لاتفاقات التجارة الدولية وهي موجهة نحو تحقيق تكامل أعمق وشامل وتتصف بتركيز تنظيمي قوي بحيث اصبح التوسع في التجارة الدولية في الخدمات المصرفية يتصف بأهمية واسعة في ظل التقدم التكنولوجي وفتح منافذ تجارية دولية جديدة، اذ تكمن اهمية الخدمات المصرفية بالنسبة للاقتصاد في جوانب عدة.

2- على الرغم من تعدد نتائج جولة الاوروغواي ومنها تعزيز تخفيض الرسوم الجمركية وازالة عدد كبير من القيود غير الضريبية على التجارة فضلاً عن الغاء القيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي ونشأة الشركات المتعددة الجنسيات، فان من ابرز هذه النتائج تتمثل بأنشاء منظمة التجارة العالمية ومن ثم انبثاق العديد من الاتفاقيات التي تجاوزت قطاع السلع لتشمل قطاع الخدمات من خلال الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS).

3- ان تدويل الخدمات المصرفية قد ادى الى القضاء على التمييز في معاملة مقدمي الخدمات الأجانب والمحليين على حد سواء، فأزال الحواجز التي تحول دون تقديمها عبر الحدود وذلك عبر تنظيمها وفق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS).

4- ان انعكاسات اتفاقية الـ (GATS) تتباين بتباين الانظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدول الأعضاء، فضلاً عن درجة تطور النظام المصرفي ومدى انسجامه مع متطلبات اتفاقية الـ (GATS).

5- على الرغم من المكاسب التي يمكن ان تعود على الاقتصاد والمجتمع من خلال الرفاه الاقتصادي الناتج عن عملية التحرير وادخال المنافسة الا ان المخاوف من هذه المنافسة هي من بين اهم العوامل التي تعيق عملية تحرير تجارة الخدمات في مصر.

6- جاءت الاصلاحات المصرفية المعتمدة في مصر متفقة ومنسجمة تماماً مع مبادئ الاتفاقية ومع ذلك لم تقدم مصر التزامات في جميع اساليب التوريد المتاحة اذ احتفظت مصر بحقها في قبول او رفض نفاذ الخدمات المصرفية الى اسواقها وهو ما يعني عدم التزامها بالسماح للمصارف الاجنبية العاملة لديها بتصدير خدماتها الى السوق المصرية او السماح لمواطنيها باستهلاكها في الخارج.

7- خلال المدة التي جرى سريان اتفاقية الـ (GATS) على القطاع المصرفي المصري فقد شهدت ابرز مؤشرات هذا القطاع تحسن ملحوظ وبخاصة فيما يتعلق بزيادة عدد الفروع المصرفية للمصارف الخاصة بالتحديد وبما يعزز المنافسة بينها وبين المصارف الاجنبية فضلاً عن التحسن الكبير في حجم الودائع والائتمان الممنوح من قبلها.

التوصيات:

1- ضرورة العمل على تبني ضوابط وقواعد تحكم السوق المصرفية المحلية والتي من شأنها تعزيز المنافسة لغرض الاستفادة من المزايا التي توفرها اتفاقية الـ (GATS) للدول النامية بشكل عام ومنها مصر وبما يؤدي الى تقليل الآثار السلبية الناتجة عنها وتعظيم الآثار الايجابية.

2- ضرورة العمل على تطوير الأطر التنظيمية والمؤسسية والتشريعية التي تعمل فيها المصارف وبما يؤدي الى ازالة المعوقات التي تقف امام عمل المصارف كوسيط مالي بين المدخرين والمقترضين من اجل تحسين قدرتها التنافسية مع المصارف الاجنبية وهو ما يستدعي ضرورة التأكيد على مسألة الاستفادة القصوى من الخبرات التي يمكن ان توفرها المصارف الاجنبية العاملة فيها ونقلها الى المصارف المحلية وهو ما سمحت به الاتفاقية.

3- ضرورة العمل على اعتماد التكنولوجيا المصرفية عبر زيادة استثمار المصارف فيها وبما يؤدي الى تنويع الخدمات المصرفية المقدمة وتحسينها وهذا يتطلب تدريب الملاكات المصرفية لتنسجم وثورة الاتصالات والمعلومات وبما يستلزم استخدام احدث الاساليب التكنولوجية.

4- تعزيز رأس المال المصرفي عبر تشجيع المزيد من الاندماجات المصرفية وبخاصة بين المصارف المحلية من اجل ضمان القدرة على منافسة المصارف الأجنبية سواء في السوق المصرفية المحلية او الاجنبية.

المصادر حسب ورودها في متن البحث:

1- Paul R. Krugman &Others, International Economics (Theory & Policy), Ninth Edition, 2012.

2- Moataz Naeem, The Effect of Joining the World Trade Organization on the Labor Market in the Syrian Arab Republic, Damascus University Journal for Economic and Legal Sciences, Vol. 23, No. 2, Damascus University, Syrian Arab Republic, 2007.

3- Nihad A. Al-Obaidi, Uruguay Round and its Implications for Arab Economies, Tikrit Journal for Administrative and Economic Sciences, Vol. 6, No. 18, College of Business and Economics, Tikrit University, 2010.

4- Mohammed Ali Awad Al-Harazi, The Economic Role of Free Zones in Attracting Investments (Comparative Study), Al-Halabi Publications, Beirut, 2007.

5- Prabir De, Assessing Barriers to Trade in Services in India: An Empirical Investigation, Journal of Economic Integration, Vol. 28, No.1, March 2013.

6- Abdelkader Fathy Lashin, General Agreement on Trade in Services (GATS) and its Relationship with the Transport Sector in Arab Countries, Arab Organization for Administrative Development Publications, Arab League, Cairo, 2005.

7- WTO E-Learning, Trade in Services in the WTO , 2014.
8- World Trade report, World Trade Organization, 2007.
9- Othman Abu Harb, International Economics, Dar Osama For Publishing & Distribution, Amman, 2011.
10- GATS General Agreement on Trade in Services, A Handbook for International Bar Association Member Bars, 2002.
11- Jamal al-Din Zarrouk, The Status and Prospects of Arab Trade Policies under the WTO Agreement, Journal of Development and Economic Policies, Vol. 1, No. 1, Arab Planning Institute, Kuwait, 1998.
12- Kern Alexander, The GATS and financial services: the role of regulatory Transparency, Cambridge Review of International Affairs, Centre of International Studies, Volume 20, Number 1, March 2007.
13- Adel Mohammed Khalil, World Trade Organization (WTO) Main Agreements, Issues Of Development Bridge, Volume (4), Issue (38), Arab Planning Institute, Kuwait, 2005.
14- the service economy ,the magazine of the International Organization for Standardization, isofocus, 2016.
15- Yasser Al-Howaish, The Impact of International Trade Liberalization Agreements on the Development of Internal Laws, Damascus University Journal for Economic and Legal Sciences, Vol. 20, No. 2, Damascus University, Syrian Arab Republic, 2004.
16- Peter K. Cornelius, Trade in Financial Services, Capital Flows, and the Value-at-Risk of Countries, Development Discussion Papers, Development Discussion Paper, Harvard Institute for International Development, No. 715, Harvard University, July 1999.
17- OECD, The Service Economy, 2000.
18- Hyun-Jeong Kim, The Shift to the Service Economy: Causes and Effects,2006 :
https://faculty.washington.edu/karyiu/confer/seoul06/papers/kim_hj.pdf
19- Sami Afifi Hatem, Foreign Trade between theorizing and Organization, Book I, El Dar El Masria-Lebanese , Cairo, 1993.
20- Zuhair Abbas Aziz and Alaa Karim Matlak, characteristics of tourism services and their impact on the quality of service in premium hotels in the city of Baghdad, AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies, No. (49), University of Mustansiriya, 2015.
21- National Accounts System, United Nations Statistical Commission, United Nations, 2008.
22- Ruba Mohammed Tayseer Al-Saqqal, Measuring the Quality of Banking Services Provided in Commercial Banks, Dar Wael For Publishing and Distribution, Amman, 2016.
23- Abdel-Moneim Mohamed El-Tayeb Hamad El-Nile, Globalization and its Economic Effects on Banks, North African Economics Journal, Issue 3, Hassiba BenBouAli University of Chlef, Algeria, 2005.

24- ITC & CS, Business Guide to the General Agreement on Trade in Services, International Trade Center and Commonwealth Secretariat, 1999.
25- Peter K. Cornelius, Trade in financial services, capital flows, and the value-at risk of countries, Leibniz Information Centre for Economics, Working Paper, Research Notes, No. 00-2, EconStor, 2000.
26- Bassam Hajjar, International Economic Relations, University Foundation for Studies and Publishing (Majd), Beirut, 2003.
27- Prakash Loungani, Saurabh Mishra, Chris Papageorgiou, and Ke Wang, World Trade in Services: Evidence from A New Dataset, IMF Working Papers, WP/17/77, IMF, 2017.
28- UNCTAD , The role of the services economy and trade in structural transformation and inclusive development, United Nations Conference on Trade and Development, Note by the UNCTAD secretariat, Item 3 of the provisional agenda, United Nations, Geneva, 2017.
29- United Nations Conference on Trade and Development, Report of the Multi-Year Expert Meeting on Trade, Services and Development on its second session, Trade and Development Board, Trade and Development Commission, Geneva, 2014.
30- Hanaa Abdul Ghaffar, Foreign Direct Investment and International Trade China as a Model, House of Wisdom, Baghdad, 2002.
31- WTO, International Trade Statistics, 2015.
32- Impact Of Liberalising Financial Services, International Financial Services, London, January 2002, P3: https://www.wto.org/english/forums_e/ngo_e/ifsl.pdf
33- Peter Morrison, The Liberalisation of Trade in Financial Services and the General Agreement on Trade in Services, Singapore Journal of International & Comparative Low, 2001.
34- Nabil Hashad, Mergers and Acquisitions in Banks in Egypt: Opportunities and Reserves, Working Paper No. 79, Egyptian Center for Economic Studies, ECES, Cairo, 2003.
35- Bashar Th. Al-Shakarji and Others, The Financial Liberation and Reformation in Iraq with Reference to Egyptian Experiment, Journal of Tanimiat AL-Rafidiain , No. (91), Volume (30), Faculty of Administration and Economics, Mosul University, 2008.
36- Alaa El-Shazly, Incentive-Based Regulations and Bank Restructuring in Egypt, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 3, 2001.
37- Dick Self, Peter Russell, Ahsraf Shamseldin, Financial Services and Egypt's Commitments in the GATS, Arab Republic Of Egypt, Ministry Of Foreign Trade And Industry, Central Department Of World Trade Organization, 2004.
38- Amr Saber Algarhi & Hanan Nasr El-Din, Banking Sector in Egypt, AUC Economics Department, 2005.
39- Ammar Jreisat & Hassan Hassan, Productivity Change of the Egyptian Banking Sector: A Two Stage Non-Parametric Approach, Topics in Middle

Eastern and North African Economies, Middle East Economic Association and Loyola University Chicago, Volume 18, Chicago, 2016.
40- Mohammed Abdul Fattah Al-Serafi, Management of Banks, Dar Al-Manahij, Amman, 2014.
41- Nasr Hamoud Muznan Al-Enezi and Hasna Saad Obais Al-Humairi, Restructuring business banks in Iraq and its Impact on the transition to market economy for the period(2003-2014), The Administration & Economic College Journal For Economics & Administration & Financial Studies , Vol. 10, No. 2, College of Management and Economics, University of Babylon, 2018.
42- Ahmed Mohamed Ghonaim, Management of Banks (Traditional Past and Electronic Future), Aleisria Library, Mansoura, 2007.
43- Nabil Thanoun Al-Sayegh, Bank Credit, dar alkutub al-ilmiyah, Beirut, 2018.
44- Omnia Helmy & Others, Advancing the Services Sector for Development in Egypt, Brief Notes on the Seminar held by the Egyptian Center for Economic Studies, Egyptian Center for Economic Studies, Cairo, 2015.
45- Salwa El-Antary, Financial Sector and Financing for Development in Egypt (Development and Prospective until 2020), Academic Library, Cairo, 2005.
46- Magdy Mahmoud Shehab, Contemporary International Economics, dar aljamiea aljadida, Alexandria, 2007.
47- Jamal Eddine Zarrouk & Others, The Situation of the Banking Sector in the Arab Countries and the Challenges of the Global Financial Crisis, Economic and Technical Department, Arab Monetary Fund, 2009.
48- Nabil Hashad, GATT and WTO, the most important challenges in the face of the Arab economy, maktabat alasra, Cairo, 2001.
49- Rania Mahmoud Abdel Aziz Emara, Liberalization of International Trade in accordance with the GATS Agreement in the Field of Services (GATS), Dar Al Fikr aljamey, Alexandria, 2007.

Analytical study on the implications of the GATS Agreement and its implications on the Egyptian banking sector

Prof. Dr. Thaer Mamood Rasheed Al-ani **Lecturer. Ihab Abbas Al-Faisal**

Abstract

International trade in services is becoming increasingly important as it is an economic activity that deals with invisible trade, which has become increasingly important in the balance of international trade. The establishment of the WTO is a starting point in international trade relations. It is responsible for all aspects of international trade, , And in view of the continued increase in international trade in services, the need for more internationally recognized rules has become more urgent, especially as it has been increasingly proven that the traditional framework of public services is inadequate to operate some of the most dynamic and innovative sectors of the economy. (GATS) to be the regulatory framework for this sector. Despite the negative effects of the GATS on the banking sector in Egypt, especially with regard to the ability of local banks to face severe competition as they are still not ready due to the decline of their capital And the humbleness of the services it provides, there are a number of positive impacts that are identified and can contribute significantly to the maintenance of national interest.

Key Words: (GATS) Agreement, The banking sector, Banking services.